

تأثير الانضباط المالي على السياستين النقدية والمالية (دراسة حالة الجزائر من 1990-2019)

The Impact of Financial Discipline on Monetary and Fiscal Policies (Algeria case Study from 1990-2019)

ط.د. بوخابية سليم¹، قنوني حبيب²

¹ جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر (الجزائر)، salim.boukhabia@univ-mascara.dz

² جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر (الجزائر)، guenouni.hbib@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2022-12-25

تاريخ القبول: 2022-11-27

تاريخ الاستلام: 2022-09-09

ملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة العديد من قواعد المعرفة، ثم رسم فرضية حول الانضباط المالي وهذا من خلال إظهار أثر الانضباط المالي على كل من السياسات المالية والنقدية وبما يحققه من اهداف اقتصادية وكذلك السعي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام. إحدى الفرضيات هي ان الانضباط المالي يمكن ان يؤثر على كل من السياسة النقدية والمالية، بطريقة تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية. ولتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضية، اعتمد على التحليل الوصفي لتتبع مادته والتحقيق فيها، وعلاوة على ذلك تم تطبيق نهج احصائي باستخدام السلاسل الزمنية للجزائر من (1990-2019)، لاستخلاص النتائج والإشارة الى تأثير الانضباط المالي على السياسات المالية و النقدية. وكان الاستنتاج الاكثر أهمية هو انه في ظل الانضباط المالي لا يتجاوز إجمالي الانفاق حدود المنصوص عليها في الميزانية العامة للدولة. وعلاوة على ذلك لا يتجاوز العجز المالي نسبة مئوية محددة من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يبقى الانفاق المالي ضمن القدرات والموارد المتاحة للدولة وخلص البحث ايضا الى ان الانضباط المالي يمكن ان يؤثر على السياسات المالية والنقدية في شكل يحقق الاهداف الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية؛ السياسة المالية؛ الجزائر؛ الانضباط المالي.

تصنيف JEL : E52؛ E62

Abstract:

This research aims to study many knowledge bases, and then draw a hypothesis about fiscal discipline and this by showing the impact of fiscal discipline on both fiscal and monetary policies and the economic goals it achieves as well as the pursuit of economic growth and development in general. One hypothesis is that fiscal discipline can affect both monetary and fiscal policy, in a way that helps achieve economic development. To achieve the objectives of the research and test the hypothesis, it relied on descriptive analysis to track and investigate its material, moreover a statistical approach was applied using Algeria's time series from (1990-2019), to draw conclusions and indicate the impact of fiscal discipline on fiscal and monetary policies.

The most important conclusion was that under fiscal discipline total expenditure did not exceed the limits stipulated in the general budget of the state. Moreover, the fiscal deficit does not exceed a specific percentage of GDP and therefore fiscal spending remains within the capabilities and resources available to the state, and the research also concluded that fiscal discipline can affect fiscal and monetary policies in a form that achieves economic goals.

Keywords: Monetary policy, fiscal policy, Algeria, fiscal discipline.

JEL Classification Codes : E52، E62

1. مقدمة:

الإنفاق العام هو أداة هامة في سياق السياسة الاقتصادية. وهي ضرورية لتحقيق النمو والاستقرار والإصلاح الاقتصادي، بغض النظر عن اتجاه النظام وطبيعة ملكيتها فيه. وقد تصاعدت أهميتها عموماً مع النمو المطرد في النفقات الحكومية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، في مختلف البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. من هذا الإدراك، تم إطلاق فكرة البحث الحالي لطبيعة الإنفاق العام في الجزائر واتجاهاته وأسباب السياسة العامة لذلك. وفي هذا السياق، يبدو الانضباط المالي منهجية مفيدة. ويشترط ألا يتجاوز إجمالي الإنفاق الوصفات في الموازنة العامة للدولة، وألا يتجاوز العجز المالي نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي. وعندئذ سيكون الإنفاق المالي ضمن الإمكانيات والموارد المتاحة للدولة خلال فترة محددة. لذلك فإن المسألة تتطلب تحليلاً سليماً، وربطاً بين المتطلبات المتباينة للإدارة العلمية والموازنة العامة للدولة، بما يؤدي إلى عدم تجاوز المخصصات المحددة. وبالتالي، هناك حاجة إلى دراسة أثر الانضباط المالي على كل من السياسات النقدية والمالية، وبما يحقق الأهداف الاقتصادية وسعي نحو النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

مشكلة البحث :

ونقتصر المشكلة على وجود نقاط ضعف في سياسة الإنفاق في الجزائر. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة التي سادت خلال الفترة الماضية لا يمكن أن تستمر حيث أدى ذلك إلى آثار سلبية تحد إلى حد كبير من النتائج الإيجابية المرجوة من حيث دفع عجلة التنمية، وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، والحد من ارتفاع معدلات البطالة التي لا تزال البلاد تعاني منها. لذلك يجب اتباع الأساليب المناسبة ومن أهمها الانضباط المالي. هناك حاجة إلى مؤشر على تأثيره على كل من السياسة النقدية والسياسة المالية للدولة. لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال التالي: (هل يمكن أن يؤثر الانضباط المالي على سياسة المالية والنقدية والذي يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية؟)

هدف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى دراسة الأسس المعرفية للانضباط المالي والسياسة النقدية والسياسة المالية، بالإضافة إلى بيان أثر الانضباط المالي على كل من السياسات النقدية والمالية، بما يحقق الأهداف الاقتصادية وكذلك السعي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من أهمية الانضباط المالي. علاوة على ذلك، من المهم أيضا شرح تأثيره على السياسات النقدية والمالية. حيث ان الانضباط المالي هو أداة مهمة للدولة لتصحيح ظروفها الاقتصادية. لذلك فإن يجب وقف نقاط ضعف السياسة الاقتصادية في هذا المجال. وهذا من خلال دراسة الانضباط المالي بشكل متعمق ومعرفة أسباب ضعفه ومعالجة هذه الأسباب والذي يعتبر أمر مهم جدا. يمكن لهذا البحث إيجاد طرق فعالة يمكن من خلالها لصانعي القرار تحسين الوضع الاقتصادي .

فرضيات البحث :

ويستند البحث إلى فرضية أساسية هي: (الانضباط المالي يمكن أن يؤثر على كل من السياسة النقدية والسياسة المالية للجزائر من 1990-2019).

2. الإطار النظري للبحث

1.2 مفهوم الانضباط المالي:

وحدثت تداعيات اقتصادية ومالية هامة في نهاية القرن الماضي. وأدى ذلك إلى تطور وتنوع وجهات النظر بشأن ترشيد النفقات العامة مع التأكيد على مفهوم الانضباط المالي. الكفاءة المتخصصة، وتحسين وتطوير الكفاءة التشغيلية مهمة أيضا. ويعاني العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، من اختلالات مالية. أدى عدم القدرة على نقل الموارد بين الاستخدامات المختلفة، لتحقيق الأولويات الاستراتيجية للوحدات الاقتصادية، في نهاية المطاف إلى انخفاض الإنتاجية في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص (p12, Hernandez et al, 2012).

في وقت لاحق، ظهر مفهوم الانضباط المالي، ويشير إلى أن إجمالي النفقات يجب أن لا يتجاوز الكميات المقررة له في الميزانية العامة للدولة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يتجاوز العجز المالي نسبة مئوية محددة من الناتج المحلي الإجمالي. وبهذه الطريقة سيبقى الإنفاق المالي ضمن الإمكانيات والموارد المتاحة للدولة خلال فترة محددة. لذلك من الضروري ربط متطلبات الإدارة العلمية بشكل صحيح بالميزانية العامة للدولة، بحيث لا تتجاوز المخصصات المحددة خلال تلك الفترة (Wallenberg, 2004, p112).

وبناء على ذلك، يشير الانضباط المالي إلى الكفاءة المتخصصة لإدارة النفقات العامة، بما يتفق مع الخطة الاستراتيجية للدولة. كما أنه يخصص الإيرادات العامة وفقا للأولويات المقررة، وكفاءة وفعالية البرامج الحكومية ذات الأولوية القصوى، والبرامج والمشاريع التي تحقق أعلى عائد، مقارنة بالبرامج والمشاريع الأخرى التي تقدمها الهيئات والوحدات الإدارية (Hanson, 2009 , p75).

لذلك، يجب على الهيئات والوحدات الإدارية توفير مستوى محدد من الخدمات العامة في ضوء مخصصات محددة. وهذا من شأنه ترشيد الإنفاق مع الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة. يشار إلى الإنفاق العام بأنه مبلغ من المال يتم سحبه من خزينة الدولة من قبل إدارتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الاحتياجات العامة للمجتمع. إن ترشيد الإنفاق العام يعني الاستخدام الأمثل والتوجيه المناسب للنفقات، نحو أفضل البدائل التي تزيد من الفائدة للشخص الذي ينفق. كما أنه يقلل من ضياع وتضييع الفرصة أمام الناس (أفراد أو أسر أو منظمات أو حكومات) والقضايا المتعلقة لصالح العام علاوة على ذلك، فإنه يبرر

إلى حد إتباع الهيئات الحكومية أساليب الأغلبية والعقلانية في توزيع برامجها، لتحقيق أفضل استخدامات للموارد وأكثرها فعالية من حيث التكلفة، وكفاءة وفعالية في تلبية الاحتياجات العامة (Canzone & al., , p1221 , 2014) .

2.2 أهمية وأهداف الانضباط المالي:

يشمل الانضباط المالي مجموعة متنوعة من الضوابط على النفقات العامة، وتشديد الرقابة عليها، وتقليل الهدر، وتجنب النفقات غير الضرورية، وزيادة كفاءة الإنتاج، ومحاولة تعظيم الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة، ومراعاة الضوابط الاقتصادية التالية عند الموافقة على الإنفاق العام في ميزانية الدولة (Milford & Lewis, 2011, p8) :

1. مسؤول تحقيق المصلحة العامة: وهذا يتطلب أن يكون الهدف من النفقة هو أداء المهام الموكلة إلى الدولة. الدفاع والأمن والتعليم والصحة والنقل، والغرض من هذه الأموال هو توفير أمن المجتمع (الداخلي والخارجي)، والإدارة العامة، وضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وغير ذلك من وظائف الدولة الأساسية والفرعية.
2. مسؤول الكفاءة: لتحقيق المصلحة العامة بأقل سعر، بحيث لا يضيع الإنفاق العام، ولا توضع الأموال إلا في أماكنها المهمة.
3. مسؤول الالتزام بالإنفاق العام: اشترط أن يتم الإنفاق على الأولوية المناسبة. ويجب احترام هذا المبدأ وعدم الخروج عنه. وإلا فإن الأموال ستذهب إلى مجالات ومشاريع أقل أهمية والتي تحرم منها المناطق أكثر أهمية، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الإنفاق العام لآثاره الإيجابية المرجوة.
4. تحديد بالضبط مقدار النفقة المطلوبة وتوقيتها المناسب: يرتبط هذا التحكم بمسألتين مهمتين. أولاً يجب أن تكون النفقة في وضعها الأمثل، أي ضرورة التحقيق في أن النفقة قياسية أو قريبة منه، وأن الإنفاق هو في الوقت المناسب.
5. وفي ظل الانضباط المالي، يتم تحسين حجم النفقات العامة بشرطين:

أولاً، يجب أن تكون المنافع الهامشية الاجتماعية متساوية في جميع مجالات الإنفاق العام؛ وثانياً، يجب أن تكون المنافع الاجتماعية الهامشية متساوية في جميع مجالات الإنفاق العام أي أن الدولة بحاجة إلى الإنفاق في مختلف المجالات حتى تتساوى المنافع الحدية فيما بينها أي يجب أن يحقق الإنفاق فائدة مساوية على الأقل لما ضحى به في الإنتاج القطاع الخاص نتيجة لنشاط الدولة (Calmer, 2013, p334).

أما الانضباط المالي، فهو من أهم أساليب ترشيد الإنفاق العام، مع الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع. لذلك يمكن للانضباط المالي تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن توضيحها من خلال ما يلي (Milford & Lewis, 2011, p17) :

- 1- تلبية الاحتياجات العامة لجميع أفراد المجتمع.

- 2- الحفاظ على الموارد العامة من الإسراف والمساعدة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للبلاد.
- 3- تخلص من العجز غير المحتمل في الميزانية، والتأثير السلبي المتمثل في أن البلاد يمكن أن تنقل كاهلها بالعديد من القروض الخارجية وعواقبها.
- 4- المساعدة في استثمار الموارد والقدرات المتاحة للدولة، للمساعدة بفعالية وكفاءة في تحقيق الأهداف القصيرة والطويلة الأجل.

وبناء على ذلك يشير الانضباط المالي إلى ضبط النفقات العامة، وتشديد الرقابة عليها، وتقليل الهدر، وتجنب النفقات غير الضرورية، وزيادة كفاءة الإنتاج، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة، لتنفيذ الخطط الإستراتيجية للدولة بفعالية وكفاءة، والاستثمار في الموارد والقدرات المتاحة للدولة، وبالتالي تحقيق أهداف قصيرة وطويلة الأجل (Stemson, 2005, p32).

3. الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

1.3 مفهوم السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تدير بها الدولة النقد والائتمان ، في تنظيم السيولة العامة للاقتصاد. فالسياسة النقدية هي أكثر سياسة التمويل والاستثمار ذات صلة. لذلك يعد توفير النقود اللازمة لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوسيع الأسواق والنشاط ، حالة أساسية للتنمية الاقتصادية الفعالة. غالباً ما تكون فوائض الادخار المحلية في البلدان النامية غير كافية لتنفيذ هذه السياسة، وبالتالي فإن الدولة تلجأ إلى الاقتراض الخارجي أو إصدار أموال، لتمويل هذه القطاعات الواسعة من الاقتصاد (Ferbam & al, 2009, p44)، إن إصدار النقد هو أسهل طريقة لتمويل نفقات الدولة. لذلك يلجأ الدولة إلى السياسة النقدية على الرغم من جدية وآثارها السلبية. اتبعت العديد من الدول هذه السياسة النقدية الضارة، والتي كان يمكن استبدالها بسياسة مفيدة للأمة ومواطنيها، بدلاً من إصدار كمية من النقد لتغطية مشاريعها. يمكن للمرء أن يقدم جزءاً من المشروع للقطاع الخاص للمشاركة فيه، بدلاً من تجميع الأموال مع القطاع الخاص، أو تهريبهم على الحدود، أو إنشاء مشاريع مع هذه الأموال في البلدان الغنية. بدلاً من ذلك، يجب على حكومات البلدان النامية الشراكة مع القطاع الخاص وبالتالي تحقيق العديد من الفوائد، بما في ذلك ما يلي (Alexia & Parrot, 2009, p52) :

1- تشغيل أموال الأفراد بدلاً من تخزينها، والحفاظ على الأموال داخل حدودها بدلاً من تهريبها إلى الخارج.

2- كسب المال من المشاريع اللازمة للأمة، بدلاً من استثمارها في البلدان الغنية لزيادة ثروتها وطغيانها، وبالتالي تحقيق الرخاء الاقتصادي للأمة من خلال خفض الأسعار، بدلاً من زيادتها إذا استخدموا السياسة النقدية التي تؤدي إلى التضخم.

الإجراءات السابقة هي أشكال مباشرة للسياسة النقدية. ومع ذلك، هناك أشكال غير مباشرة من السياسة النقدية، ممثلة في الأدوات المستخدمة لإعاقة أو تحفيز الاقتصاد وتنظيم الأسواق المالية، وتأثيرات التمويل

المباشر وغير المباشر للسياسة النقدية لها دور مختلف في التمويل والاستثمار في البلدان المتخلفة (Guiscard & al, 2015, p554).

تعد القضايا النقدية من بين أهم السياسات والإجراءات التي تنتجها البلدان حاليًا، لتغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات. بالنظر إلى أهميتها، سيتم توضيح علاقتها بالسياسة المالية والنقدية بشيء من التفصيل، وكذلك آثارها على مستوى النشاط الاقتصادي المصاحب للتنمية، وتوضيح الرأي القانوني في مثل هذا الإجراء (Aisne & Haunter, 2016, p1).

عرض النقود هو ترجمة للعلاقة بين السلطة النقدية وجهاز التمويل في المجتمع. لذلك يجب أن يكون إصدار النقد فقط لأسباب اقتصادية فعلية. وينبغي ألا يؤدي فائض عرض النقود إلى عرض سلع وخدمات حقيقية في المجتمع المحلي إلى الضرر، كما يتمثل في النقود التي لا تحمل سوى قوة شرائية منخفضة ان تؤدي إلى مكاسب للبعض دون غيره، كما يجب التحكم في عرض النقود فقط من قبل البنك المركزي باعتباره المشرف على إدارة النقد وتنظيم الأسواق المالية (Hanson, 2009, p75).

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تمويل العمليات داخل المجتمع. يتم استخدامه للتحكم في التدفق النقدي. من حيث كميته وسرعته واتجاهه، ويعد التمويل التضخمي أحد أكثر التأثيرات استخداما على السياسة النقدية (Deploy & al., 2010, p9).

2.3 مفهوم السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من خلال (Wong & al., 2013, p49) هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وآثاره فيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، وبما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد. ويتجسد ذلك من خلال التحديد الكمي للإنفاق والإيرادات العامة، إلى جانب التكيف النوعي لمختلف جوانب هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات. وهدفها دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاستقرار في الاقتصاد ككل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير فرص متكافئة للمواطنين من خلال الجمع بين الناس داخل المجتمع، وبالتالي تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة.

وبالتالي، تمثل السياسة المالية القرارات والسلوكيات التي تتحكم فيها الدولة فيما يتعلق بالإنفاق والضرائب، وكلاهما يشكل برامج العمل التي ستفدها السلطة التنفيذية باستخدام مواردها المالية المتاحة، للتأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات من خلال الأدوات التالية: الضرائب، والإنفاق الحكومي، والدين العام، والإعانات الاقتصادية (Stemson, 2005, p32).

قد تصبح السياسة المالية واحدة من أهم وسائل التوازن الاقتصادي، من خلال تأثيرها على البنية الاقتصادية الوطنية، باستخدام أدواتها المختلفة لإعادة توزيع الدخل القومي وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة، من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المرغوبة لتحسين معدلات النمو الاقتصادي (Guiscard, et. al., 2015, p560).

ويتزايد العجز في الميزانية العامة لمعظم البلدان. ونتيجة لذلك، فإن الاتجاه نحو الاهتمام بالسياسة المالية أخذ في الازدياد حاليا. وهي من أقوى السياسات الاقتصادية وأكثرها فعالية، من خلال تحسين

مؤشرات الاقتصادية من خلال تقليل فروق الدخل وزيادة معدل التشغيل وزيادة القوة الشرائية للأفراد ونمو الناتج القومي الإجمالي، وبالتالي النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الإنتاجية وكفاءتها وفعاليتها، وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدولة (Krupp & Plow, 2006, p1).

يتجسد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال النفقات العامة ذات الطبيعة النقدية. يظهر إنفاقها في شكل تدفقات نقدية. وهذا يلغي جميع الاستخدامات التقليدية التي كانت تستخدمها الدولة سابقاً مثل الوسائل العينية وتقديم المنافع المعنوية، حيث تم توفيرها للأفراد الذين يؤدون هذه الخدمات. تشمل الأمور العينية أو المعنوية منح جزء من سندات الملكية والأوسمة الخاصة بالدولة، مع حصول المتلقي على احتياجاته من الخدمات العامة التي يقدمها للمجتمع. ومع ذلك، فقد حدد الفكر المعاصر توسعاً في استخدام النقد، حيث تم استبدال الأساليب العينية بطريقة نقدية للدفع في جميع المعاملات الحكومية، لتلبية احتياجات المجتمع (Alexia & Parrot, 2009, p60).

4. أهمية الانضباط المالي في ضوء السياسات النقدية والمالية :

يتطلب الانضباط المالي أن لا يتجاوز إجمالي إنفاق الدولة الكميات المقررة في الموازنة العامة. وبالمثل، لا يتجاوز العجز المالي نسبة مئوية محددة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي يكون الإنفاق المالي ضمن القدرات والموارد المتاحة للدولة خلال فترة محددة. لذلك، من الضروري ربط متطلبات الإدارة العلمية بالميزانية العامة للدولة، وعدم تجاوز المخصصات المحددة خلال الفترة المحددة (Wallenberg, 2004, p121). وبالتالي، هناك علاقة بين الانضباط المالي والسياسة النقدية والمالية على حد سواء، ويمكن أن يؤثر الانضباط المالي على السياستين النقدية والمالية، من خلال التأثير على أدواتهما كما يتضح مما يلي: (Krupp & Plow, 2006, p9).

1. الناتج القومي الإجمالي: ستؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي والاستثمارات وعرض النقود إلى زيادة في الناتج القومي الإجمالي للبلاد.
2. الاستثمار: تؤدي زيادة الناتج القومي الإجمالي إلى زيادة الاستثمار، في حين أن ارتفاع كل من سعر الفائدة وسعر الصرف يؤدي إلى انخفاض في الاستثمارات.
3. الاستهلاك: تؤدي زيادة أجور العمال وعرض النقود إلى زيادة الاستهلاك، في حين تؤدي الضرائب الأعلى إلى انخفاض الاستهلاك.
4. الطلب على العمالة: زيادة الناتج القومي الإجمالي والاستثمارات ومعدل التضخم يزيد من الطلب على العمل، في حين أن زيادة أجر العامل يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه.
5. أجر العامل: تؤدي زيادة إنتاجية العامل ومعدل التضخم إلى زيادة أجور العامل، في حين تؤدي الزيادة في معدل البطالة إلى انخفاض في أجور العامل.
6. أجور العمال: زيادة كل من الناتج القومي الإجمالي والاستثمار يزيد من قيمة الأجور، في حين أن الزيادة في مستوى التكنولوجيا يمكن أن تزيد أو تقلل من قيمة الأجور.
7. الضرائب: زيادة كل من الناتج القومي الإجمالي وأجور العمال، تزيد من الضرائب.

8. التضخم: زيادة أجور العمال تزيد من معدل التضخم، في حين أن الزيادة في المعروض من النقود ومعدل البطالة وسعر الفائدة تقلل من معدل التضخم.

9. الطلب على النقد: زيادة الناتج القومي الإجمالي ستزيد من الطلب على النقد، في حين أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض في الطلب على النقد.

10. عرض النقود: تؤدي زيادة الناتج القومي الإجمالي إلى زيادة في المعروض النقدي، في حين أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض في المعروض النقدي.

مما سبق، يمكن أن يؤثر الانضباط المالي على أدوات السياسة النقدية والمالية، وبالتالي التأثير الإيجابي في تحسين المؤشرات المذكورة أعلاه، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية للدولة بشكل عام، وتحقيق النمو الاقتصادي (Aisne & Hauner, 2016, p11).

5. الجانب التطبيقي للدراسة

1.5 تحليل هيكل الإنفاق العام في الجزائر للفترة من (1990) إلى (2019)

ان تتبع مسار البرامج التنموية للجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا، من شأنه تبين لنا فعالية ونوعية السياسة الاقتصادية سواء المالية أو النقدية أو الانفاقية المطبقة في الجزائر ومدى تحقيقها لنتائج ايجابية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث عرفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تطورات عديدة من خلال هذه البرامج من مرحلة الاقتصاد الموجه وصولا لبرامج الإنعاش الاقتصادي في الالفينيات، ومحاولتها رفع معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة عدم الاستقرار الاقتصادي بتخفيض التضخم والحد من البطالة وغيرها من الأهداف إلا أن سياسة اللجوء لتمويل الموازنة العامة أصبح عادة سيئة في الجزائر خاصة في فترات ارتفاع أسعار المحروقات (الطفرة النفطية) والذي يلاحظ من خلاله إلى هدر فوائض كبيرة من عائدات البترول (الإنفاق الاستهلاكي) وعدم إنفاقها في المشاريع الاستثمارية التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى التراجع الرهيب في سعر الصرف العملة الجزائرية الذي وصل إلى مستويات متدنية جدا باتجاه العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي.

وتشير تقديرات النفقات العامة إلى حدوث قفزات كبيرة في فترة البحث. وقد بلغت الزيادة السنوية في بعض السنوات ما يقرب من (250%)، كما في السنوات 2000 و 2008 و 2009. ولعل هذه الزيادة في النفقات العامة تعزى في جزء كبير منها إلى الخارج، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع العالمية لأسعار المحروقات، فمن الواضح أيضا أن هناك زيادة حقيقية في الإنفاق تعكس مدى تدخل الدولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بغض النظر عن السياسة الاقتصادية المطبقة، والاختلافات في نهج وفلسفة النظام الاقتصادي لها.

كما استمرت وتيرة التصعيد في الإنفاق العام، بسبب استمرار صعود أمور مهمة مثل رواتب موظفي الدولة، ونفقات التحويلات، ودعم الاجتماعي المرتفع والغير المدروس. ويمكن أيضا الاستدلال على درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بوسيلة أخرى. يمكن للمرء أن يقيس نسبة النفقات

العامّة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس هذا المؤشر درجة إشباع الدولة للاحتياجات العامّة، ومدى سياسة الإنفاق في إعادة توزيع الدخل القومي. تجاوزت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (30%) في معظم سنوات البحث، ويمكن تحليل اتجاه الإنفاق العام في الجزائر لفترة من 1990-2019، من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: تطور النفقات العامّة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2019)

السنوات	النفقات العامّة (مليون دينار جزائري)	معدل الزيادة السنوية	إجمالي الناتج المحلي (مليون دينار جزائري)	نسبة النفقات العامّة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات العامّة (مليون دينار جزائري)	الفائض المالي أو العجز (مليون دينار جزائري)
1990	136500	-	554388.1	-	152500	16000
1991	212100	55.39%	862132.8	25.12%	248900	36800
1992	420131	98.08%	1074695.8	40.08%	311864	-108267
1993	476627	13.45%	1189724.9	40.88%	313949	-162678
1994	566329	18.82%	1487403.6	37.97%	477181	-89148
1995	759617	34.13%	2004994.6	38.16%	611731	-147886
1996	724609	-4.61%	2570028.9	28.19%	825157	100548
1997	845196	16.64%	2780168.1	30.40%	926668	81472
1998	875739	3.61%	2830490.7	30.94%	774511	-101228
1999	875739	9.81%	3238197.5	29.70%	950496	-11186
2000	1178122	22.51%	4123513.9	28.57%	1578161	400039
2001	1321028	12.13%	4227113.1	31.25%	1505526	184498
2002	1550646	17.38%	4522773.3	34.29%	1603188	52542
2003	1639265	5.72%	5252321.1	31.21%	1974466	335201
2004	1888930	15.23%	6151898.1	30.72%	2229899	340969
2005	2052037	8.64%	7564648.8	27.14%	6082828	1030791
2006	2631435	19.54%	8512184.6	28.85%	3639925	1186911
2007	3108669	26.73%	9408286.5	33.24%	3687900	579231
2008	4191053	34.82%	11042837	37.95%	2902448	-1288605
2009	4246334	1.32%	10034255	42.60%	3275362	-970972
2010	4466940	5.20%	12049493	37.25%	3074644	-1392296
2011	5731407	28.31%	14588531	39.29%	3403108	-2328299
2012	7058200	23.15%	16208698	43.55%	3804000	-3254200
2013	6074100	-14.65%	16643833	36.19%	3895300	-2128800
2014	6995800	16.13%	17205106	40.57%	3927800	-3068000

2015	7656300	9.44%	16591900	46.69%	4552500	-3103800
2016	7297500	-4.69%	17525109	-4.69%	5011600	-2285900
2017	7282600	-0.20%	18594112	0%	6047900	-1234700
2018	7726910	6.09%	20354984	6%	6313959	-1412332
2019	8557200	9.90%	21968900	11%	6601470	-1955730

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر في اغلب فترات الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته وهو ما يمكن ان نطلق عليها بالسياسة الانفاقية التوسعية (طاوش قندوسي و اخرون، 2013، صفحة 03)، حيث عرفت النفقات العامة نمو ايجابي بمعدل متوسط 21.19% خلال الفترة (1990-2012)، الانخفاض الوحيد كان سنة 1996 (-4.61%) وهذا راجع إلى الإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر بالاتفاق مع مؤسسات النقد الدولية، التي استهدفت ترشيد الإنفاق العام (محمد بلوافي وليلى يمانى، 2013، صفحة 05)، كما سجلت النفقات العامة سنة 2013 معدل نمو سلبي قدر ب - 14.65% وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول من 109.45 مليار دولار سنة 2012 إلى 105.87 مليار دولار سنة 2013 لكن عاودت الارتفاع سنة 2014 بسبب استمرار في برامج الاستثمارية التي قامت بها الدولة، حيث سجلت معدل نمو ايجابي قدر ب 16.13%.

وفي سنتي 2016 و 2017 انخفضت النفقات العامة حيث سجلت نمو سلبي خلال هاتين السنتين قدر ب -4.69% و -0.20% على التوالي، وهذا راجع للسياسة التقشفية التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة، لكن عاودت الارتفاع بعد سنة 2018 حيث سجلت نمو ايجابي قدر ب 6.09% وهذا راجع إلى تحسن مداخل المحروقات (ايمان عشار و بلقاسم زايري، 2007، صفحة 11) نتيجة ارتفاع أسعار البترول من 52.51% مليار دينار دولار سنة 2017 إلى 69.52% مليار دولار سنة 2019.

إن اتجاه النفقات العامة نحو الزيادات، وإلى القفز في أعدادها (الزيادة الظاهرة) لا تعني النجاح في السياسة المالية. أي أن دور هذه السياسة محدود، حيث يجب أن يستند هذا الإنفاق العام أساسا إلى مستوى الإيرادات المتاحة. ولإثبات ما سبق، قام الباحثان بحساب معامل الارتباط بين النفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي من جهة، وكل من النفقات العامة والإيرادات العامة من جهة أخرى خلال الفترة (1990-2019)، وقد وجد أن معامل الارتباط بين النفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي كان (0.932). وكان معامل الارتباط أعلى بين النفقات العامة والإيرادات العامة بنسبة (0.958).

2.5 قياس اثر الانضباط المالي على السياسات النقدية والمالية في الجزائر للفترة من (1990) الى (2019)

تم الحصول على البيانات من مختلف المؤسسات الحكومية والدولية، خلال الفترة (1990-2019). كما استخدم الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لاستبعاد آثار التضخم، ولقياس أثر الانضباط على السياسة المالية والسياسة النقدية. وقد حدث ذلك من خلال بيان تأثير الانضباط المالي على أدوات هذه السياسات مثل الاستثمار، والاستهلاك الوطني، والإنفاق الحكومي، والضرائب، والعرض والطلب على النقد،

وأجور العمال، والإنتاجية، إذا كان من الممكن تقدير الطلب على العمالة ومعدل البطالة والتضخم وسعر الفائدة والصرف، فيمكن تقدير نموذج التوازن العام. ويمكن استخدام المعادلات في الوقت الحقيقي من خلال تقدير طريقة تعظيم احتمال اكتمال المعلومات، حيث أن هذا نموذج في الوقت الحقيقي يقتصر على عشر معادلات سلوكية موضحة بما يلي:

$$GNPt = \beta_{10} + \beta_{11} Govt + \beta_{12} Invt + \beta_{13} Mst \pm \beta_{14} Dt$$

$$Invt = \beta_{20} + \beta_{21} GNPt - \beta_{22} IRt - \beta_{23} ERt \pm \beta_{24} Dt$$

$$CONt = \beta_{30} + \beta_{31} WLt + \beta_{32} Mst - \beta_{33} Taxt \pm \beta_{34} Dt$$

$$Ldt = \beta_{40} + \beta_{41} GNPt + \beta_{42} Invt + \beta_{43} Inf t - \beta_{44} Wt \pm \beta_{45} Dt$$

$$Wt = \beta_{50} + \beta_{51} Lpdt + \beta_{52} Inf t - \beta_{53} Unt \pm \beta_{54} Dt$$

$$WLt = \beta_{60} + \beta_{61} GNPt + \beta_{62} Invt \pm \beta_{63} Tcnt \pm \beta_{64} Dt$$

$$Taxt = \beta_{70} + \beta_{71} GNPT + \beta_{72} WLt \pm \beta_{73} Dt$$

$$Inf t = \beta_{80} + \beta_{81} WLt - \beta_{82} Mst - \beta_{83} Unt - \beta_{84} IRt \pm \beta_{85} Dt$$

$$Mdt = \beta_{90} + \beta_{91} GNPT - \beta_{92} IRt \pm \beta_{93} Dt.$$

$$Mst = \beta_{100} + \beta_{101} GNPT - \beta_{102} IRt \pm \beta_{103} Dt$$

GNP = الناتج الوطني الإجمالي، Inv = الاستثمار الوطني، Con = الاستهلاك الوطني، Gov = الإنفاق الحكومي، Tax = الضرائب، Md = الطلب على النقود، Ms = عرض النقود، WL = أجور العمال، LPd = إنتاجية العامل، Ld = الطلب على اليد العاملة، UN = معدل البطالة، Inf = معدل التضخم، IR = سعر الفائدة، ER = سعر صرف، Tcn = تكنولوجيا، D = متغير وهمي (0-1)

نلاحظ أن المتغير التصويري يمثل تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في كل معادلة من معادلة النموذج. يمكن توضيح تأثير المتغيرات الخارجية على المتغير الداخلي في كل معادلة من معادلة نموذج التوازن العام، على النحو التالي:

1. دوال الناتج القومي الإجمالي: زيادة الإنفاق الحكومي والاستثمارات وعرض النقود يزيد من الناتج القومي الإجمالي للبلاد خلال سنوات البحث المحددة.
2. دوال الاستثمار: تؤدي الزيادة في الناتج القومي الإجمالي إلى زيادة في الاستثمارات، وزيادة سعر الفائدة وسعر الصرف سيؤدي إلى انخفاض الاستثمارات.
3. دوال الاستهلاك: تؤدي الزيادة في أجور العمال وعرض النقود إلى زيادة الاستهلاك، بينما تؤدي ارتفاع الضرائب إلى انخفاض الاستهلاك.
4. دوال الطلب على العمالة: تؤدي زيادة الناتج القومي الإجمالي والاستثمارات ومعدل التضخم في زيادة الطلب على العمالة، بينما تؤدي زيادة اجر العامل الى انخفاض الطلب على العمالة، كما يمكن ان تؤدي زيادة الاستثمارات ومستوى التكنولوجيا الى زيادة او انخفاض الطلب على العمالة في حالة وجود علاقة احلالية او تكاملية بينهما على الترتيب.

5. دوال عرض العمالة: يؤدي زيادة عدد السكان وإجمالي الناتج القومي و اجر العامل لزيادة عرض العمالة بينما يؤدي معدل التضخم لانخفاض عرض العمالة.
6. دوال أجر العامل: تؤدي الزيادة في إنتاجية العامل ومعدل التضخم إلى زيادة أجر العامل، في حين أن الزيادة في معدل البطالة تؤدي إلى انخفاض في أجر العامل.
7. دوال أجور العمال: زيادة الناتج القومي الإجمالي والاستثمارات تزيد من قيمة الأجور، في حين أن الزيادة في مستوى التكنولوجيا يمكن أن تؤدي إلى زيادة أو نقصان في قيمة الأجور.
8. دوال الضرائب: زيادة الناتج القومي الإجمالي وأجور العمال تزيد الضرائب.
9. دوال التضخم: تؤدي زيادة أجور العمال و عرض النقود إلى زيادة معدل التضخم ، في حين أن الزيادة في معدل البطالة وسعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض في معدل التضخم.
10. دالة الطلب النقود: تؤدي الزيادة في الناتج القومي الإجمالي إلى زيادة الطلب على النقود
11. دالة عرض النقود: تؤدي الزيادة في الناتج القومي الإجمالي إلى زيادة في المعروض النقدي.

ويمكن القول ان اسلوب ادارة النشاط الاقتصادي بالدولة يعتمد على سياستين هما:

أ- السياسة المالية : حيث يمكن زيادة الانفاق الحكومي و تخفيض الضرائب وخاصة في اوقات الكساد بهدف زيادة الدخل وإيجاد فرص عمل، مما يعمل على زيادة الاستهلاك وتشجيع الاستثمار، وبالتالي توفير فرص عمل منتجة جديدة .

ب-السياسة النقدية: حيث يمكن إتباع سياسة نقدية توسعية بتخفيض سعر الفائدة، مما يؤدي الى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل والاستهلاك وزيادة الطلب على العمالة.

تحلل سياسات إدارة الطلب الاقتصادي للسياسة المالية والنقدية تأثير التغيرات في الإنفاق الحكومي والضرائب (السياسة المالية)، وعرض النقود (السياسة النقدية) على ميزان الإنتاج. ومنذ عام 1992، شمل الإصلاح المالي والنقدي إصلاح والإدارة المالية، ومتابعة تحديث التشريعات المالية، لزيادة الموارد المحلية، وخفض عجز الموازنة العامة، واعتماد سياسة نقدية تحافظ على استقرار أسعار الصرف. والسياق هو التحول إلى آليات السوق، والسياسات المناسبة لمعالجة الاختلالات النقدية، مثل تحرير أسعار الفائدة، وتبادل إصلاح الأسعار وتخفيض معدلات التضخم المرتفعة وغيرها. تحلل سياسات إدارة الطلب الاقتصادي للسياسة المالية والنقدية من خلال تأثير التغيرات في الإنفاق الحكومي والضرائب على ميزان الإنتاج، كما شملت متابعة تحديث التشريعات المالية، وزيادة الموارد المحلية، الى خفض عجز الموازنة العامة، وتبني سياسة نقدية تحافظ على استقرار أسعار الصرف والسياسات المناسبة لمعالجة الاختلالات النقدية :

جدول 2: اختبارات نموذج التوازن العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

LM-Tests			F	MR2	R2	متغير تابع
LMn.	LMh.	LMa.	Test			

1.30	1.70	5.12	1.70**	0.79	0.80	الناتج القومي الإجمالي
2.33	1.32	1.33	23.4**	0.82	0.70	دوال الاستثمار
2.70	2.11	1.13	56.1**	0.93	0.97	دوال الاستهلاك
3.12	3.12	0.71	24.2**	0.85	0.92	دوال عدد العمال
2.88	2.50	2.10	45.3**	0.90	0.93	دوال أجر العامل
1.80	1.44	1.32	32.4**	0.87	0.92	دوال أجور العمال
2.49	2.45	2.20	45.5**	0.88	0.90	دوال الضرائب
1.92	2.95	0.60	12.7**	0.80	0.85	دوال التضخم
2.79	1.30	4.90*	45.7**	0.83	0.81	دالة الطلب النقدي
2.40	2.10	2.22	37.6**	0.81	0.84	دالة العرض النقدي

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام نتائج الدراسة؛ حيث: R2: معامل التحديد، MR2: معامل التحديد المعدل، F-Test: القيمة المحسوبة (F)، LMa: اختبار الارتباط الذاتي، LMh: اختبار عدم التجانس، LMn: اختبار التوزيع غير الطبيعي، (*): (LM-Tests) تشير الاختبارات إلى وجود مشكلة قياسية في الصيغة، (**): تشير إلى الأهمية عند مستوى 0.01.

ويبين الجدول رقم (3) نتائج تقدير نموذج للتوازن العام، حيث جاءت النتائج في نتائجها الإجمالية متوافقة مع المنطق الاقتصادي، ونتائج نموذج التوازن العام في الجزائر المقدر للفترة (1990-2019):

الجدول 3: تقدير نتائج نموذج التوازن العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

Functions						Var
- 7.10 D	+ 1.120 Ms	+ 2.200 Inv	+1.620 Gov	955.50	=	GNP
(-2.420)	(2.910)**	(4.120)**	(2.320)*	(1.090)		
-9.66 D	-1.102 ER	-2.020 IR	+0.290 GNP	590.8	=	Inv.
(-2.290)*	(-2.170)*	(-3.750)**	(4.150)**	(0.550)		
-1.45 D	-0.488 Tax	+0.698 Ms	+1.457 WL	110.20	=	Con.
(-2.010)*	(-3.104)**	(2.110)*	(2.344)*	(0.590)		
+ 0.360 Tcn	+ 0.112 Inf	+ 0.030 Inv	+ 0.290 GNP	4.30	=	Ld.
(2.244)*	(3.522)**	(2.390)*	(3.175)**	(1.788)*		
- 1.21 D	- 0.199 Un	+ 0.049 Inf	+ 0.140 Lpd	7.10	=	W.
(- 3.433)**	(- 3.390)**	(3.240)**	(2.08)*	(1.95)*		
- 9.15 D	+ 0.563 Tcn	+ 0.311 Inv	+ 0.066 GNP	23.88	=	WL.
(- 2.02)*	(3.08)**	(1.98)*	(3.750)**	(0.780)		
-	+ 4.990 D	+ 0.657 WL	0.356 GNP	6.98	=	Tax
			+			
-	(2.058)*	(2.158)*	(3.005)**	(0.422)		
- 1.122 IR	- 1.444 Un	+ 0.568 Ms	+ 1.333 WL	10.05	=	Inf

(- 2.122)	(2.584)	(4.957)	(2.958)	(1.192)		
-	+ 6.98 D	- 16.02 IR	+ 6.010 GNP	798.77	=	Md.
-	(1.587)*	(3.458)**	(3.030)**	(0.680)		
-	+ 8.22 D	6.354 IR	+ 5.258 GNP	350.20	=	Ms.
-	(2.166)*	(- 4.175)**	(3.154)**	(0.998)		

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام نتائج الدراسة (*), (**), (***) يشير إلى مستويات كبيرة عند 0.05 و 0.01 و 0.10 على التوالي.

تشير الأرقام الواردة بين قوسين ()، وأسفل معاملات الانحدار، إلى القيم المحسوبة (t). ويمكن توضيح أهم النتائج الاقتصادية التي تم التوصل إليها، لإظهار أثر الانضباط المالي على السياسات النقدية والمالية، كما في الآتي:

1. أظهرت النتائج فعالية وكفاءة السياسة المالية، حيث أظهرت النتائج استجابة الناتج القومي الإجمالي للإنفاق الحكومي بدرجة أكبر من المعروض النقدي، وبالتالي يمكن استخدام سياسة مالية توسعية لزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب بهدف زيادة الطلب الكلي.
2. الناتج القومي الإجمالي وسعر الفائدة وسعر الصرف، تمثل حوالي 81 % من التغيرات في الاستثمارات.
3. تمثل أجور العمال وعرض النقود والضرائب حوالي 96% من التغيرات في الاستهلاك.
4. ويمثل الناتج القومي الإجمالي والاستثمارات والتضخم والتكنولوجيا وأجور الموظفين حوالي 89 في المائة من التغيرات التي تحدث في الطلب على العمالة.
5. تمثل إنتاجية العامل وتضخمه ومعدل البطالة حوالي 93% من التغيرات في أجر العامل.
6. يمثل الناتج القومي الإجمالي والاستثمارات حوالي 92% من التغيرات في أجور العمال.
7. يمثل الناتج القومي الإجمالي وأجور العمال حوالي 91% من التغيرات الضريبية.
8. تمثل أجور العمال، والمعروض النقدي، ومعدل البطالة، وسعر الفائدة، حوالي 89% من التغيرات في التضخم.

5. خاتمة:

تم خلال هذا البحث التوصل إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

- 1- يشترط مفهوم الانضباط المالي ألا يتجاوز إجمالي الإنفاق الكميات المقررة له في الموازنة العامة للدولة، أو أن يتجاوز العجز المالي نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون الإنفاق المالي ضمن الإمكانيات والموارد المتاحة للدولة خلال فترة محددة.

- 2- يلاحظ من خلال تتبع لحركة الإنفاق العام في الجزائر، وخاصة خلال العقدين الماضيين، كانت زيادات كبيرة ومعتبرة على مر السنين. لكن في الواقع هذه الزيادة ظاهرية فقط، والسبب الرئيسي هو ارتفاع معدلات التضخم (التضخم المستورد) التي شهدتها البلاد.
- 3- على مدى سنوات عديدة تم بحثها في هذه الدراسة، ساهمت النفقات العامة بنسبة 38% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى مدى تدخل الدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.
- 4- هناك ارتباط عالي بين النفقات العامة، وكل من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على ضعف السياسة المالية في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي.
- 5- يمكن أن يؤثر الانضباط المالي على كل من السياسة المالية والسياسة النقدية للبلاد، وبطريقة تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الاقتراحات: يوصي البحث بما يلي:

- 1- تكثيف رقابة الدولة وترشيد الإنفاق، باستخدام الانضباط المالي، لتحسين كفاءة إدارات الإنفاق والدين العام والموازنة، لتحقيق الأهداف التنموية.
- 2- قطع الصلة بين تقلبات النفقات والتقلبات في الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي، مما ينشط دور السياسة المالية في مواجهة مثل هذه التقلبات في الدورة الاقتصادية.
- 3- إيجاد بدائل واقعية للبطاقة التموينية، مع العلم أن الإلغاء التدريجي للدعم سيكون مهما في معالجة عجز الموازنة العامة.
- 4- زيادة خفض الدين العام، عند استخدام فوائض مالية كبيرة لتطوير البنية التحتية وتحسين التعليم والصحة، لجعل هذا الإنفاق أكثر فعالية.

6. قائمة المراجع:

- 1- ايمان عشار، بلقاسم زايري، (2020)، " اختبار فاجنر للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2018)", مجلة البشائر الاقتصادية 02، المجلد 6 (العدد2)، ص11.
- 2- طاوش قندوسي، الاخضر خزار، دياب زقاي، (2013)، "دراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي الجزائري باستعمال طريقة التكامل المتزامن المشترك للفترة (1970-2012)", مجلة دفاتر اقتصادية 07، المجلد 4 (العدد2)، ص03.
- 3- محمد بلوافي، ليلي يمانى، (2013)، " أداة الإنفاق الحكومي في السياسة المالية بالجزائر 1992-2011"، مجلة الإستراتيجية والتنمية 05، المجلد 3 (العدد5)، ص05.
- 4- Aisne, A. & Haunter, D. (2016), "Budget deficits and interest rates : a fresh perspective", Journal of Economic, Vol.(2), No.(6), pp:(1-14) .
- 5- Alexia, A. & Parrot, R. (2009), "Budget deficits & budget institutions", Journal of Fiscal Performance, Vol.(16), No.(3), pp:(52-66) .

- 6- Calmer, L. (2013), "Fiscal policy to stabilize the domestic economy in the EMU", Journal of Economic Studies, Vol.(1), No.(2), pp:(334-342) .
- 7- Canzone, M. V. ; Cumby, R. D. & Debar, B. Y. (2014), "Is the price level determined by the needs of fiscal solvency ?", International Journal American Economic, Vol.(91), No.(5), pp:(1221-1238) .
- 8- Deploy, G. , Rosa, F. & Morten, S. (2010), "The role of independent fiscal policy institutions", Journal of Economic, 22(6), pp:(9-21) .
- 9- Ferbam, X. ; Haunter, D. & Kumar, M. (2009), "Independent fiscal agencies", Journal of Economic Surveys, 54(18), pp:(44-81) .
- 10- Guiscard, S. ; Kennedy, M. ; Wetzel, E. & Andre, C. (2015), "What promotes fiscal consolidation: OECD country experiences", International Journal of Management & Economic, Vol.(2), No.(6), pp:(554-569) .
- 11- Hanson, L. (2009), "The great financial crisis in Finland and Sweden, Journal of Total Quality Management, Vol.(3), No.(9), pp:(75-88) .
- 12- Hernandez, D. G. ; Moulin, L. D. & Turin A. J. (2012), "Beyond the SGP features and effects of EU national level fiscal rules, European Economy", Journal of Federal Budget Rules, Vol.(5), No.(4), pp:(12-28) .
- 13- Krupp, S. & Plow, C. (2006), "A common pool theory of deficit bias", International Journal of Trading Banks, Vol.(2), No.(6), pp:(1-14) .
- 14- Milford, L. & Lewis, S. (2011), "What do fiscal councils do ?", Journal of Economic and Financial Research, Vol.(6), No.(46), pp:(8-23) .
- 15- Stenson, L. (2005), "Monetary policy with judgment : forecast targeting in some countries for North America", International Journal of Central Banking & Manufacturing Companies, Vol.(1), No.(1), pp:(32-58)
- 16- Wallenberg, M. (2004), "The design of fiscal rules and forms of governance", Journal of Finances, Vol.(16), No.(8), pp:(112-129) .
- 17- Wong, B., Haussmann, R. & Hagen, J. (2013), "Reforming budgetary institutions in Latin America : the case for a national fiscal council", Journal of Economic, Vol.(45), No.(14), pp:(49-65) .